المصـــــدر :	الحياة		
التـــاريخ :	05-06-2008	العـــدد :	16498
الصفحـات :	2	المسلسل :	10

قال إن مبادرة خادم الحرمين تمثل الموقف العربي الموحد... وانسحاب القوات الأميركية من العراق أمر يخص شعبه فقط

الأمير سلطان: نأمل بنهاية سلمية وسريعة للملف النووي الإيراني

مدريد – واس– أكد الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام أن المملكة العربية السعودية تجاوزت مرحلة التخطيط إلى التنفيذ الفعلي لتوسيع المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. وأوضح أن مجلس الشورى شهد تكريساً للمشاركة الوطنية وتوسيعها من خلال زيادة عدد أعضائه على ثلاث مراحل متوالية من ستين إلى ١٥٠ عضواً إضافة إلى توسيع صلاحيات المجلس، كما بدأت الانتخابات في المجالس البلدية عام ٢٠٠٥، كذلك شهدت مؤسسات المجتمع المدني، التي تشكل أحد روافد القرار توسعاً في قاعدتها وإنشاء مؤسسات جديدة من أهمها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الذي يتناول بالبحث والتحليل جميع القضايا الاجتماعية المحورية وتشارك فيه كل أطياف المجتمع من خلال حوار شفاف ومعلن.

وقال ولي العهد السعودي، في حديث الى صحيفة «أي. بي. سي» الإسبانية نشرته امس لمناسبة زيارته الى مدريد، إن بلاده تعتبر اسبانيا بلداً صديقاً وتسعى باستمرار إلى تعزيز أواصر هذه الصداقة من خلال تبادل الآراء وتكثيف التعاون في مختلف المجالات، كما أن السعودية تنظر بتقدير للدور الكبير الذي تضطلع به اسبانيا داخل الاتحاد الأوروبي ولدورها في دعم الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط

وفي ما يأتي النص الكامل للحديث.

● ما أهداف زيارتكم التي ستبدأ الخميس؟

– نحن في المملكة العربية السعودية ننظر بتقدير للدور الكبير الذي تضطلع به اسبانيا داخل الاتحاد الأوروبي، كما أننا نقدر كذلك دورها في دعم الأمن والاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط. وتأتي زيارتي تأكيداً على عمق العلاقات بين الرياض ومدريد. والمتابع لتاريخ العلاقة بين بلدينا يلحظ تنامي هذه العلاقات على الصعد كافة خصوصاً في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. ونحن نعتبر اسبانيا بلداً صديقاً، لذا فإننا نسعى باستمرار إلى تعزيز أواصر هذه الصداقة من خلال تبادل الآراء وتكثيف التعاون في مختلف المجالات. وترتبط المملكة العربية السعودية باسبانيا معاهدة خاصة بالصداقة منذ العام ١٩٦١، كما وُقع أول اتفاق للتعاون الصناعي والزراعي بين البلدين العام ١٩٧٤، وشكلت لجنة مشتركة للتعاون الصناعي بينهما آنذاك، وتلتها اتفاقات ثقافية واقتصادية وصناعية عدة، من بينها تأسيس الصندوق السعودي – الإسباني برأس مال بليون دولار وقع إبان زيارة الملك خوان كارلوس إلى السعودية العام ٢٠٠٦، كما تم توقيع عدد من الاتفاقات أثناء زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى اسبانيا العام ٢٠٠٧. وزيارة الملك خوان كارلوس الأخيرة إلى السعودية.

● تضطلع السعودية بدور حيوي في السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، كيف تقومون مسيرة المبادرة التي أطلقها الملك عبدالله بن عبدالعزيز للسلام في منطقة الشرق الأوسط وتم تبنيها في القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢؟

– حرصاً من المملكة على إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة منذ العام ١٩٤٨، وما يعانيه من قتل وتشريد وحصار، ولتحقيق السلام في فلسطين بما يدعم بشكل كبير الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، تدعم المملكة كل الجهود لتحقيق السلام، وأيدت وحضرت مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط العام ١٩٩١ وما تلاه من مساع لإحلال السلام، وانطلاقاً من هذه الثوابت واستناداً الى اسس ومبادئ الشرعية الدولية وقراراتها أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مبادرته التاريخية للسلام في منطقة الشرق الأوسط التي تبناها مؤتمر القمة العربي في بيروت العام ٢٠٠٢، وذلك لفتح آفاق جديدة من التعايش السلمي المبني على استعادة الحقوق العربية وإنهاء النزاع العربي – الإسرائيلي وإحلال السلام الدائم في المنطقة. وأصبحت هذه المبادرة بشموليتها للقضايا كافة هي الأساس لكل الجهود العربية التي تبذل في سبيل تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط وهي بلورت المطالب الفلسطينية والعربية في موقف واحد مشترك يعبر عن مواقف جميع الدول العربية، وأكدت جميع القمم العربية التي تم عقدها بعد قمة بيروت تمسك الدول العربية بهذه المبادرة التي أصبحت تمثل الموقف الموحد للأمة العربية. إلا أن الأمر المؤسف هو استمرار إسرائيل في رفض وتجاهل جميع المبادرات الدولية السلمية الجادة والمخلصة لحل النزاع وإصرارها على انتهاج السياسات أحادية الجانب وكسر جميع القواعد والقوانين الدولية والانتهاك المستمر لحقوق الإنسان من خلال بناء وتوسيع المستوطنات، وبناء الجدار العازل، وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني وتجويعه، ما أدى إلى تعميق المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني في

المصـــــدر : الحياة

التـــاريخ : 05-06-2008 العـــدد : 16498

الصفحـات : 2 المسلسل : 10

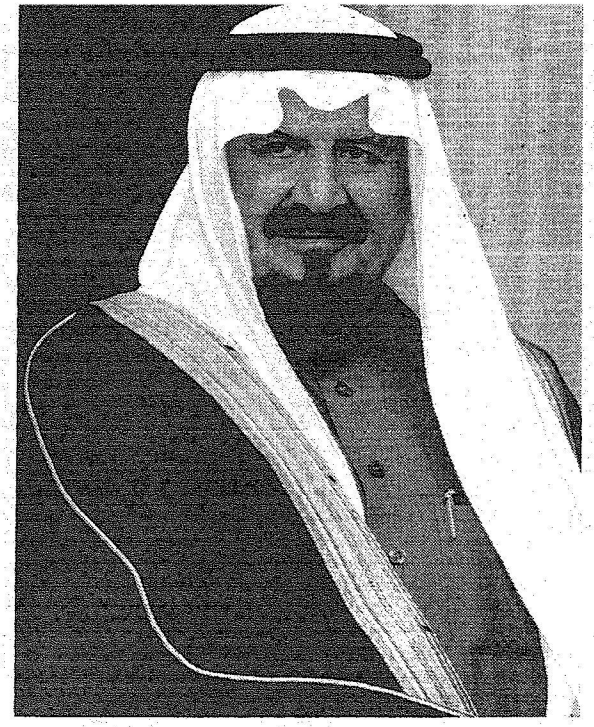

الضفة الغربية وقطاع غزة، لذلك نطالب المجتمع الدولي بالتدخل الفوري والحازم لفك الحصار، وإنهاء المعاناة الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني. وأن يمارس المجتمع الدولي دوره في الضغط على الجانب الإسرائيلي للتجاوب مع مبادرة السلام العربية لإحلال السلام العادل والشامل في المنطقة.

● كيف تنظرون إلى المساعي الأخيرة بين سورية وإسرائيل للوصول إلى اتفاق سلام بين البلدين، هل تتوقعون أي نجاح لهذه المساعي؟

– بدأت مسيرة السلام متفائلة في مؤتمر مدريد، حيث شاركت الدول العربية آملاً في أن تكون بداية موفقة لإحلال السلام في المنطقة على أسس ومبادئ الشرعية الدولية وقراراتها، ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي اقره مؤتمر مدريد. لكن التعنت وعدم الالتزام الإسرائيلي كان وراء إضاعة فرص السلام الواحدة تلو الأخرى. لقد كانت، وما زالت، الممارسات الإسرائيلية عاملاً محبطاً للعرب لأن الطرف المقابل يبدو من أفعاله انه غير جاد. وكما أسلفت فقد تبنت الدول العربية كافة مبادرة السلام العربية التي حظيت بتأييد دولي كبير. ويعتمد نجاح أي مسعى لإحلال السلام على مدى جدية الجانب الإسرائيلي.

● هل تتوقعون أن انسحاباً سريعاً للقوات الأميركية من العراق سيؤدي إلى فراغ كبير وحرب أهلية أسوأ من الوضع القائم؟

– المنا في المملكة العربية السعودية ما يمر به العراق الشقيق، ومن منطلق شعورنا بمسؤوليتنا العربية وواجباتنا الإنسانية للتخفيف عن العراقيين دعمنا وما زلنا كل جهد يسهم في عودة العراق آمناً ومزدهراً. وبالنسبة إلى القوات الأميركية في العراق، فإن بقاءها وقوات التحالف الدولية الأخرى في العراقي وحكومته. ونرى أنه من المهم لأمن واستقرار وازدهار المنطقة، ضمان استقرار العراق واستتباب الأمن فيه، والحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدته الوطنية وهويته العربية.

● ما رأيكم في العلاقة المتوترة بين إيران وبين الغرب خصوصاً الولايات المتحدة؟ وهل تعتقدون أن إيران ستمتلك سلاحاً نووياً عبر تجاربها الحالية؟

– إننا نحض ونعمل دائماً على نزع فتيل الأزمات ونبذل الجهود كافة للمحافظة على السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق أكدنا مراراً على أهمية خلو هذه المنطقة بما فيها منطقة الخليج من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. ودعونا جميع دول منطقة الشرق الأوسط إلى الاحترام الكامل والدقيق للعهود والمواثيق الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية. وإن كان من حق أي دولة امتلاك التقنية النووية للأغراض السلمية إلا انه يجب أن يكون ذلك وفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها، لأن امتلاك أي من دول المنطقة سلاحاً نووياً يمثل تهديداً للأمن والسلام في المنطقة، ونأمل بأن تكلل الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نهاية سلمية وسريعة للملف النووي الإيراني بالنجاح.

● يرى الكثير أن رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت سينتهي عن منصبه، هل ترون أن خروجه من رئاسة الحكومة سيخدم عملية السلام في المنطقة، أم أن ذلك سيؤدي إلى تفاقم الوضع؟

– إن الوضع متفاقم أصلاً من خلال سياسة الحصار والعقوبات الجماعية التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، واستمرار استحواذها على المزيد من الأراضي الفلسطينية وإقامة وتوسيع عدد كبير من المستعمرات عليها. لذا فإن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط مرهون بتحقيق العدل والإنصاف للشعب الفلسطيني. والسياسات ينبغي أن لا تكون مرتبطة بأشخاص بقدر ما تكون مبنية على أسس ومبادئ شرعية وأخلاقية، وبالتالي فإن بقاء أو خروج رئيس الوزراء الإسرائيلي شأن إسرائيلي داخلي. العرب قالوا كلمتهم في السعي نحو السلام الشامل والعادل المبني على مرجعيات السلام الدولية وقراراتها. ونحن نريد من المجتمع الدولي أن ينظر بعين العدل والإنصاف لقضية فلسطين ومعاناة الشعب الفلسطيني المستمرة.

● يبدو أن الأزمة اللبنانية وصلت إلى حل توافقي بعد اجتماعات الدوحة، ويعتقد أن دوراً سعودياً أسهم في الوصول إلى هذا الحل. إلى أي مدى ترتبط السعودية بالشأن الداخلي اللبناني؟

– انطلاقاً من رغبة المملكة العربية السعودية في أن يسود الأمن والاستقرار الدول العربية الشقيقة كافة. وقفت المملكة ولا تزال مع لبنان منذ استقلاله في كل الظروف

المصـــــدر : الحياة

التـــاريخ : 05-06-2008 العـــدد : 16498

الصفحـات : 2 المسلسل : 10

وأزرته، واستمراراً لجهودها في إبعاد لبنان عن شبح الحرب الأهلية بذلت المملكة كل ما تستطيع ضمن الجهد العربي المشترك لدعم حوارات ولقاءات الدوحة بين الأطراف اللبنانيين. وإضافة إلى الجهود المشكورة التي بذلتها دولة قطر أسهم مجلس جامعة الدول العربية واللجنة العربية المشكلة بناء على توصية من مؤتمر وزراء الخارجية العرب الطارئ الذي عقد بهذا الخصوص في القاهرة بدعوة من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية في التوصل إلى ذلك الاتفاق.

وكما هو معروف أسهمت السعودية في خروج لبنان من حرب أهلية من خلال التوصل إلى اتفاق الطائف، وليس بمستغرب أن تكون المملكة قريبة من اللبنانيين وتبذل الجهود للمساعدة في تجاوزهم لخلافاتهم.

● كان سعر النفط ٧ دولارات في السبعينات، وقفز إلى ٣٦ دولاراً قبل خمس سنوات لكنه حالياً تعدى ١٠٠ دولار، هل لكم أن تخبرونا عما يحدث في سوق النفط؟ وهل الأسعار القديمة غير قابلة للرجوع؟

- عوامل السوق المختلفة من العرض والطلب تحدد سعر النفط ومستوى المخزون التجاري في الدول المستهلكة ويتأثر سعر النفط أيضاً بالاضطرابات السياسية وأوضاع السوق المالية الدولية وسياسات الدول المستهلكة وغيرها. وهناك عامل آخر له آثار سلبية واضحة وهو سلوك المضاربين ما يستدعي إعادة النظر من قبل الدول المستهلكة في هذا الجانب بهدف الحد من هذه التقلبات في الأسعار.

إن السياسة النفطية السعودية تقوم على أساس مراعاة مصالح الدول المصدرة والمستهلكة، ونحن نعمل دائماً على استقرار السوق وتوازن العرض والطلب واستمرارية تدفق النفط بأمان إلى المستهلكين، لكن ليس لأي دولة بمقدرها مهما كانت طاقتها الإنتاجية القدرة على تحديد سعر النفط لأن هناك عوامل خارج نطاق سيطرتها وسيادتها.

إن المملكة العربية السعودية تستضيف الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي وهو إطار يهدف إلى بناء الثقة وتبادل المعلومات بين الدول المنتجة والمستهلكة وتطوير فهم أفضل لما تنطوي عليه قضايا الطاقة ذات التأثير العالمي، ومن هذا المنطلق أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في قمة «أوبك» التي عقدت في المملكة السعودية العام ٢٠٠٧ عن برنامج لتمويل البحوث العلمية المتصلة بالطاقة والبيئة والتغيرات المناخية تساهم فيه المملكة بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار.

وهذه الجهود والسياسات السعودية تؤكد رغبة سعودية صادقة في استقرار الأسعار بما يحافظ على مصالح المنتجين والمستهلكين واستمرار نمو الاقتصاد العالمي خصوصاً في الدول النامية بما يحقق الرفاهية لشعوب العالم.

● تملك السعودية ثروة كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط! هل هناك استفادة من هذه الطفرة الاقتصادية مثلما حدث في السبعينات؟

- نحن نسير في المملكة وفق خطط خمسية للتنمية تهدف إلى التطور المطرد والمتوازن. وشهد الاقتصاد السعودي في العقود الثلاثة الماضية تحولاً إيجابياً ملحوظاً وشاملاً، ويعود ذلك إلى قيام الدولة باستثمارات واسعة النطاق في التجهيزات والبنى الأساسية المادية والاجتماعية والمرافق الصناعية، حيث استثمرت الدولة موارد كبيرة في إنشاء المدن الصناعية، ووفرت قروضاً ومنحاً لدعم الصناعات التحويلية والمشاريع الزراعية ومشاريع الإسكان للمواطنين.

وتركز خطة التنمية الثامنة التي تنتهي العام ٢٠١٠ على تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية والاهتمام بها وتحسين كفاءة الخدمات والمنافع العامة ورفع الكفاءة التشغيلية، والترشيد، وتطوير خدمات التعليم، ومنظومة العلوم والتقنية، والاهتمام بالمعلوماتية، ودعم البحث العلمي بالتركيز على اقتصادات المعرفة.

إننا نسير وفق تطور منهجي يأخذ بالتخطيط الاستراتيجي للتنمية الشاملة والمستدامة التي تحرص على مستقبل واعد للأجيال القادمة، ويتوازن يشمل جميع مناطق المملكة.

● أعلنت الحكومة السعودية عن تأسيس سبع مدن اقتصادية ضخمة، ستوفر مئات الآلاف من الوظائف للشباب السعودي، ويعكس ما كانت عليه خطط التنمية السعودية الأولى فأنكم اليوم تعتمدون أكثر على القطاع الخاص، لكن لا تزال هناك بيروقراطيات قد تصد مسيرة الاستثمار الأجنبي في بلادكم، ما هو تعليقكم؟

- انشأت المملكة عدداً من المدن الاقتصادية لخدمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية ولجذب المستثمرين من داخل المملكة وخارجها مما يوفر فرص عمل للشباب السعودي ويعزز حركة التجارة الخارجية، ويفيد مختلف القطاعات التجارية والصناعية في المملكة، ويقوي الاقتصاد السعودي ويزيد من قدرته على مواكبة التحولات الاقتصادية المحلية والخارجية.

وتبنى خادم الحرمين الشريفين منهج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي يدخل في إطاره تطوير وتحديث الأنظمة. ونتج عن ذلك تحسين بيئة العمل مما مكّن المملكة من احتلال المركز الـ٢٣ ضمن ١٧٨ دولة وفقاً لتقرير البنك الدولي حول سهولة أداء الأعمال. كما وضع هذا التقرير السعودية ضمن صدارة دول العالم في الإصلاح الاقتصادي، وأكد أن المملكة تسير بالسرعة والطريقة المقنعة لتحقيق أهدافها المتعلقة بجذب الاستثمارات المحلية والعالمية وتحسين بيئة الأعمال لتكون ضمن أفضل عشر دول في التنافسية على مستوى العالم. ونحن إذ ننوه بما حصل من تقدم في مركز المملكة مما جعلها أفضل مكان لأداء الأعمال في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط إلا أن جهودنا لن تتوقف لضمان المحافظة على ما تحقق من انجازات وتحقيق مزيد من التحسين في بيئة الاستثمار.

● هل لدى السعودية خطط لتطوير مؤسساتها لتواكب مستجدات العالم ومتطلبات الداخل في مزيد من الحرية الاجتماعية والسياسية؟

- يتضح للمتابع لشأن المملكة أننا تجاوزنا مرحلة التخطيط إلى التنفيذ الفعلي لتوسيع المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، فمجلس الشورى شهد تكريساً للمشاركة الوطنية وتوسيعها من خلال زيادة عدد أعضائه على ثلاث مراحل متوالية من ستين عضواً إلى ١٥٠، إضافة إلى توسيع صلاحيات المجلس. كما بدأت الانتخابات في المجالس البلدية العام ٢٠٠٥. وكذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني التي تشكل أحد روافد القرار شهدت أيضاً توسيعاً في قاعدتها وإنشاء مؤسسات جديدة ومن بين أهم المؤسسات القائمة (مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني) الذي يتناول بالبحث والتحليل جميع القضايا الاجتماعية المحورية، وتشارك فيه كل أطياف المجتمع من خلال حوار شفاف وعلني. كما تم إنشاء جمعيات أخرى مثل الجمعية الأهلية لحقوق الإنسان وجمعية الصحافيين السعوديين وغيرها من الجمعيات المهنية المتخصصة. ولم تكتف الدولة بإنشاء هذه المؤسسات، بل حرصت أيضاً على وضع الأنظمة والتشريعات التي تنظم عملها وتمكنها من تحقيق أهدافها. فضلاً عن قيام الدولة بإصدار عدد كبير من الأنظمة الهادفة إلى الاستمرار في تطوير أجهزة الدولة لتوسيع المشاركة وتفعيلها.

● هل هناك أي تشريعات سعودية لمنح المرأة حقوقها في المملكة العربية السعودية، في إطار مشاريع الإصلاح؟

- عندما نتحدث عن التنمية الشاملة التي شهدتها المملكة لا يمكن أن نغفل المساهمة الإيجابية والبناءة للمرأة السعودية في هذه التنمية. وحرصت المملكة على تفعيل هذا الدور وتكريسه من خلال توفير التعليم والتدريب المطلوب للمرأة السعودية في المراحل التعليمية كافة. وأضحت نسبة تعليم المرأة السعودية من أعلى النسب في العالم العربي واليوم ولله الحمد تجد المرأة السعودية حاضرة بقوة في جميع المجالات التعليمية والأكاديمية والطبية والثقافية والاقتصادية والإعلامية، وغيرها من المجالات. وفي القطاع الحكومي يشكل عدد النساء العاملات نحو ربع مليون امرأة، أي نحو ٥٠ في المئة من عدد الموظفين الرجال. وعلى رغم ذلك تظل طموحاتنا أكبر في تعزيز دور المرأة في المجتمع والاستمرار في ضمان حقوقها التي كفلها لها الإسلام، ومشتركون في جهودنا لدعم ذلك.

● بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) واجهت السعودية مواقف سلبية إلى عدائية نتيجة ربطها بالإرهاب، هل تغيرت الصورة لدى الغرب وأدى والولايات المتحدة خصوصاً؟

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 05-06-2008 العـــدد : 16498
الصفحـات : 2 المسلسل : 10

– نحن في السعودية نعتز بأن شرّفنا الله عز وجل بخدمة الحرمين الشريفين والإسلام والمسلمين، والدين الإسلامي ليس دين تطرف ولا تزمت ولا إقصاء، لكنه دين رحمة وسلام وبناء. ومن المؤسف وجود هذا المفهوم الجائر الذي يربط بين الإسلام والإرهاب الذي امتد إلى التأثير على صورة المملكة في عدد من دوائر الإعلام الغربية. ونحن نعتقد أن من واجب وسائل الإعلام في مختلف دول العالم إبراز حقيقة أن الإرهاب لا هوية له ولا جنس، وأنه الخطر الداهم الذي يهدد أفراد الأسرة الدولية من دون استثناء، وهذا يستوجب منا جميعاً الوقوف صفاً واحداً في مواجهة هذه الآفة الخطيرة واجتثاثها من جذورها. وأود أن أؤكد أن من اعتنق التطرف والعنف لا يمثل بأي حال من الأحوال الإسلام الذي يعتنقه حوالي ١,٥ بليون إنسان حول العالم ، كونه دين سلام ورحمة ومحبة ووئام يدعو إلى الخير وينبذ الشر.

لقد تأثرت العلاقات الدولية جميعها بسبب الإرهاب، ونحن جزء من هذا العالم، لكن أصدقاءنا في الولايات المتحدة والغرب ومختلف أنحاء العالم يقرون إننا وقفنا الحازمة ضد الإرهاب وعملنا الدؤوب على تجفيف منابعه المالية والفكرية.

● لا يعرف الكثير من الناس عن جهودكم لمحاربة الإرهاب داخل السعودية، وفي مقابلة في الأسبوع الماضي لمدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية مع صحيفة «واشنطن بوست» ذكر أن «القاعدة» هزمت في العراق والسعودية، هل أنتم متفائلون في هذا الخصوص؟

– بذل رجال الأمن السعوديون في تكاتف تام مع الفعاليات الشعبية والإعلامية والفكرية دوراً كبيراً في المواجهة مع الإرهابيين أمنياً وفكرياً، ونعتقد أننا قد تجاوزنا تلك المرحلة بعون الله ثم بتكاتف القيادة والشعب السعودي، ومع ذلك فنحن مستعدون دوماً لمواجهة أي طارئ.

ولقد دعت المملكة إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب، واستضافته في الرياض ودعت إلى إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب. كما شملت الجهود السعودية في مكافحة الإرهاب إعادة تأهيل الشباب المغرر بهم، وقد أصبحت تجربة المملكة في المناصحة وإعادة التأهيل الفكري انموذجاً تستفيد منه الدول الأخرى وهذا نجاح نوعي في مكافحة الإرهاب للسعودية.

وإننا نأمل أن تنقل وسائل الإعلام العالمية الحقائق التي تعكس جهود المملكة الكبيرة وما حققته من نجاح في مكافحة الإرهاب.

● كيف تقومون علاقتكم الشخصية مع العامل الأسباني؟

– تربطني مع الملك خوان كارلوس علاقة متينة وطويلة هدفها السعي المشترك لخدمة بلدينا وشعبينا والحرص على الأمن والسلم العالميين. فالمملكة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين ومملكة أسبانيا بقيادة الملك خوان كارلوس أكدتا تلك الأسس التي تربطنا سوياً وتدفعنا أيضاً إلى تنمية تلك العلاقة التي لا تعود بالنفع على بلدينا فقط وإنما على السلم العالمي الذي نحن جزء منه ونعمل على حمايته. وإنا أعتز بالعلاقة المتميزة التي تربطني بجلالته وبما يتحلى من صفات إنسانية نبيلة.